الموقع الاثري العالمي "قلعة بني حماد "رؤية استثمارية سياحية

أ.صوشي سليمة أ.د خلف اللّه بوجمعة
جامعة المسيلة

ملخص :

يُعتبر التراث العمراني حاليا أهم محرك لصناعة السياحة باعتبار هذا الموروث من أهم عوامل الجذب السياحي لان لكل بلد خصائصه و مميزاته الثقافية التي ترسم ملامح هويته الحضرية لينفرد بصبغة تخصه دون غيره ، مما يزيد هذا الاختلاف و التنوع في متعة الترفيه و التشويق من جهة و الاكتشاف و توسيع الآفاق الفكرية من جهة أخرى ؛و هذا القطاع أي السياحة يرمى بدوره إلى هدف استراتيجي للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية و القومية على حدا سواء .

نظرا لهذه الأهمية التي لا تقل عن أهمية بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى وقد يتبوأ هذا القطاع المرتبة الاولى بين القطاعات الاخرى في بعض الدول جعلت منها ضمن الأولويات الكبرى بإيلاء الدعم الكافي لتطوير وتنشيط القطاع السياحي القائم على محورين أساسيين – الطلب السياحي (السياح والزوار) والاستثمار السياحي (المشاريع السياحية) – بشرط أن يقترن ذلك بتسويق المقوّمات والموارد السياحيّة بأسلوبٍ عصري منافس عالمياً، والعمل على رسم خارطة جديدة للاستثمار السياحي مبنية على أسس اقتصادية قادرة على جذب الاستثمارات السياحية لجميع مناطق العرض السياحي .

الكلمات المفتاحية : الموقع الاثري "قلعة بني حماد" ، الاستثمار السياحي ، الاطار التشريعي ، المستثمرين ،

المقدمة

تعتبر السِّياحة صناعة تنافُسيَّة بامتياز حيث يَسعى كلُّ بلدٍ إلى تطويرها واستحواذ الحِصَّة الأكبر من الطَّلب السّياحيِّ في السّوق الدولية عبرَ توفير جميع مقوّمات نجاحها مما يجعل الدولة المسؤول الاول و الفاعل في وضع اليات مناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع لاستقطاب برامج الاستثمار التي يمكن أن تُقام في مناطق التراث العمراني و التي يجب ان تستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة المبنية وفق هيكل اقتصادي اجتماعي ثقافي حضاري ينشط الديناميكية السياحية التي اصبحت تمثل وزنا مرجحا في معظم الاقتصاديات المتقدمة نظرا للإيرادات المرتفعة و اسهامها في توليد الانتاج الوطني و توفير فرص العمالة .

اشكالية البحث

و نظرا للأهمية الذي يكتسيها قطاع السياحة اصبحت هذه الاخيرة علما قائما بذاته يسهر مختصين و باحثين على وضع أسس تضمن بناء استراتيجية تنموية بهذا الشأن مما يجعلنا نطرح تساؤلا مركبا عاما في شقه الاول متخصصا في شقه الثاني على النحو التالي :

ما هي مؤشرات الاستثمار السياحي الناجح ، وما هي سبل الارتقاء بالمعالم الاثرية لتكون مقصدا للاستثمار السياحي ؟.

هدف الدراسة

وضع خطة للاستثمار السياحي داخل مجال المواقع الاثري "قلعة بني حماد " .

منهجية الدراسة

سنحاول بلوغ هدف دراستنا بالاستعانة بالمنهج العلمي الوصفي التحليلي الذي يستند في طرحه على دراسات و ابحاث منجزة سابقا ذات صلة بالموضوع و كذا احصائيات دقيقة و شاملة عن حالة الدراسة و نتائج الاستثمار السياحي المحققة بتجارب سابقة .

ابعاد التراث العمراني و استقطاب الاستثمار السياحي

مفاهيم وأبعاد الحفاظ على التراث العمراني

مفهوم التراث العمراني

نظرا للمفاهيم المتعددة لتراث العمراني فاقتدينا الى المفهوم الذي يصب بالمقاربة العلمية المنتهجة من طرفنا « وفي هذا الصدد يرى "بوكوك Pocock "أن المجتمعات منظمة بما يكفل استمراريتها فيقول أن الوعي بالماضي في حقيقته إنما هو وعي المجتمع باستمراريته، ويدعو الى التركيز على القوانين والتشريعات – عوضاً عن قراءة التاريخ – كوسيلة لدراسة الماضي». (1)

كما يمكن القول إن التراث العمراني هو كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومباني وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو اقتصادية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية، ويتم تحديدها وتصنيفها وفقاً لما يلي(2):

المباني التراثية، وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها.

مناطق التراث العمراني، وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.

مواقع التراث العمراني، وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان.

ابعاد التنموية للحفاظ على التراث العمراني

لعملية الحفاظ على الأرث الحضاري ابعادا متعددة بالتنمية الاقتصادية لا يستهان بها ويتضح ذلك فيما يلي: (3)

1.2.1التراث العمراني وسيلة لتوفير المزيد من فرص العمل :ومن المؤكد أن الاستثمار في مواقع التراث العمراني يؤدي إلى الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة من مشاريع إعادة تأهيل وتوظيف وبالتالي استقرار السكان نتيجة ارتباطهم بوظائفهم التي أتاحتها لهم مشروعات استثمار.

2.2.1جاذب لاستثمارات القطاع الخاص: يعتبر استثمار القطاع الخاص لمباني التراث العمراني القائمة أحد المجالات الاستثمارية المطبقة على المستوى العالمي، وسواءً أكانت مباني التراث العمراني مأهولة بالسكان كلياً أو جزئياً أم غير مأهولة،.

3.2.1مجال للمشاركة الاجتماعية : حيث يشجع التراث العمراني المجتمع المحلي على الاستثمار في ترميم مباني التراث العمراني نظرا للمكاسب الاقتصادية من توفير فرص عمالة و زيادة العملة الصعبة ناهيك عن المحافظة على الهوية الثقافية و التاريخية لمجتمعاتها.

4.2.1التراث العمراني وسيلة لإحياء المهن والحرف التقليدية: الاستثمار بالتراث العمراني يساعد على تطوير صناعة المنتجات الحر فية و التقليدية مما يولد فرص عمل اخرى للمجتمع المحلي.

أفاق الاستثمار السياحي بالتراث العمراني

تعتبر المباني والمواقع التراثية أوعية اقتصادية، ويمثل المبنى الأثري في حد ذاته قيمة اقتصادية لكونه فقط مبنى أثرياً، وموارد قائمة سهلة الاستثمار والاستغلال الاقتصادي مما يزيد من قيمتها التاريخية.

ويتوقف العائد الاقتصادي لاستخدام المبنى الأثري على مدى استغلال إمكانياته والاستفادة من قيمته التاريخية والفنية بشكل يوفر عائداً مادياً لصيانة المبنى والحفاظ عليه ، ويعتبر المقياس الفعلي لتحقيق النجاح لمشروع إعادة التوظيف هو مدى تغطية تكاليف الحفاظ على المبنى وصيانته من مصادر التمويل المختلفة، بالإضافة إلى عائد الاستخدام المتوقع، (4)

1.2برامج الاستثمار في التراث العمراني(5)

تتعدد برامج الاستثمار في التراث العمراني ويتخذ أشكالاً عديدة كالتالي:

1.1.2توظيف مباني التراث العمراني كمكان سكني: من أفضل الطرق للمحافظة على مباني التراث العمراني من الاندثار و توظيفها كأماكن سكنية، سواء أكان ذلك بصورة دائمة لمالكيها أو استثمارها بواسطة القطاع الخاص كمكان سكني وفقاً لمعايير الإقامة السكنية في الفنادق وغيرها. ولا شك أن الاستخدام يتطلب تهيئة وترميم وصيانة بصورة تلقائية لهذه المباني؛ مما يعني المحافظة عليها في حالة جيدة بصورة دائمة.

2.1.2توظيف مباني التراث العمراني كمتاحف وطنية: تعتبر مباني التراث العمراني من أفضل المواقع للعرض المتحفي.

3.1.2توظيف مباني التراث العمراني كمطاعم لإعداد وتقديم الأكلات الشعبية: يقوم المستثمرون من القطاع الخاص في كثير من الأحوال بتهيئة وترميم وصيانة المباني التراثية القديمة لغرض تخصيصها كمطاعم.

4.1.2توظيف مباني التراث العمراني كمعامل للرسم والفنون التشكيلية: يقوم غالبية الرسام التشكيليين بمزاولة أعمالهم الفنية في مواقع التراث العمراني، وينعكس ذلك على اللوحات التي يرسمونها، يتم عرضها في الصالات والمسارات الرئيسة لمباني التراث العمراني التي يرتادها الزوار.

5.1.2توظيف مواقع التراث العمراني كأسواق شعبية: يوفر استخدام مباني التراث العمراني كمواقع لعرض المنتجات الشعبية وغير التراثية الكثير من السمات والخصائص الثقافية الكامنة في أعماق المتعاملين في الأسواق الشعبية لتزيد عدد الفئات الوافدة(المتسوقون) لهذه المواقع الاثرية من أماكن عدة.

6.1.2توظيف مواقع التراث العمراني كأماكن لمزاولة الأعمال الحرفية: يرتبط غالبية الحرفيين العاملين في صناعة المنتجات التقليدية والتراثية بأنواعها بمزاولة مهنهم في ورش ومعامل يكون مقرها أحياناً في المواقع التاريخية للتراث العمراني؛ مما يضيف إلى قيمة منتجاتهم عبقاً تراثياً مع رائحة المكان الذي يرتاده الزائرون.

7.1.2الاستفادة من كل المساحات البيئية لمباني التراث العمراني، وذلك بإقامة بعض الأنشطة الاستثمارية أو عرض الفعاليات ذات الجذب الجماهيري في الساحات المفتوحة، على أن تكون تلك الاستثمارات بصورة منظمة لا تؤدي إلى تشوه بصري أو تسبب إزعاجاً أو غير ذلك من الجوانب السلبية .

8.1.2توظيف الساحات والممرات البينية في مواقع التراث العمراني لمزاولة الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية وغيرها وذلك بتخصيص مضمار للمشاة في مقابل رسوم رمزية تشجع الجميع على مزاولة رياضة السير، إضافة إلى الحصول على بعض الخدمات العامة في نقاط معينة من المضمار. كما يمكن إقامة بعض الأنشطة الثقافية والترفيهية في تلك الساحات مثل إقامة مراكز لتنمية المواهب الفردية كالقراءة أو مزاولة بعض الأعمال الترفيهية ذات الخصوصية المحلية،

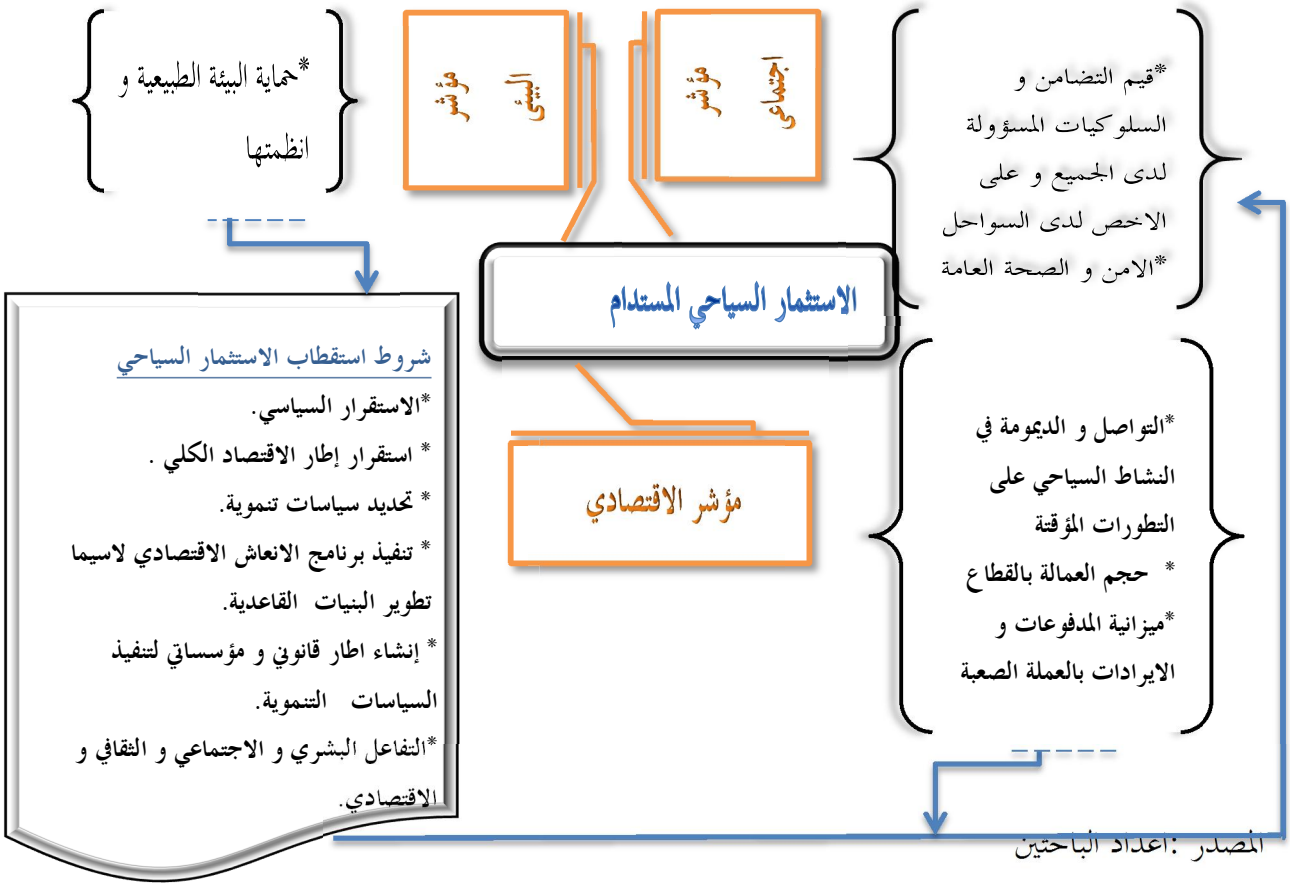
9.1.2الاستثمار في إقامة بعض المراكز الخدمية والتجارية في الساحات البينية لمواقع التراث العمراني: يعتبر الاستثمار بإقامة الكثير من المراكز الخدمية الترفيهية والتجارية في المساحات البينية مطلباً ملحاً من مرتادي تلك المواقع، وذلك كظاهرة طبيعية تتوافق مع رغبات وطلبات الإنسان بصورة دائمة؛ لاحتياجه إلى تلك السلع والخدمات التي تقدمها تلك المراكز، وذلك وفقاً لمعايير دقيقة ومواصفات فنية يحددها الخبراء والمختصون في الجهات ذات العلاقة بالاستثمار في مواقع التراث العمراني؛ لذلك فإن استثمارها يعتبر من أفضل الفرص المتاحة للقطاع الخاص، خصوصاً أن تكاليف إنشائها منخفضة نسبياً نتيجة تهيئة الساحات بصورة عامة، كما أن العائد الاستثماري المتوقع سيكون مرتفعاً نسبياً نتيجة الطلب الدائم من أفراد المجتمع، فضلاً عن أن الاستثمار في إقامة تلك المراكز ملائم جداً للمستثمرين الأفراد أو للمؤسسات الاستثمارية صغيرة الحجم.

القواعد المحكمة لبرامج الاستثمار السياحي

لا يمكن وضع سياسة وطنية صحيحة لتحقيق نجاح الاستراتيجيات الاستثمار السياحي بالتراث العمراني على سبيل الحصر بدون قياس مؤشرات دقيقة يمكن خلالها تحديد مدى اتجاه سياسة أي دولة نحو استدامة تنميتها ، فالمؤشرات تسمح بتقييم الوضع الحالي و من ثم معالجة اوجه الخلل أو النقص لتحسين الاوضاع في المستقبل و اتخاذ قرارات على اسس سليمة بدل العشوائية و الارتجال .

وقد تم صياغة هذه المؤشرات من طرف لجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يعرف بتوصيات الاجندة 21 و هي مؤشرات تغطي الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئة و كذا شروط بلوغها ، و كاجتهاد من طرفنا صغناه في شكل توضيحي التالي:

الشكل رقم 01: مؤشرات و ابعاد الاستثمار السياحي المستدام



المصدر :اعداد الباحثين

برامج الاستثمار السياحي في التراث و طرق التمويل

تشمل المنظومة الاقتصادية للتراث شقين أساسيين أحدهما أسلوب التمويل وما يتضمنه من التدفقات والإدارة المالية للمشروعات والشق الثاني هو إعادة صياغة النشاط الاقتصادي والتركيبة الاجتماعية لمجتمع ما بعد الارتقاء، ويمكن لهذه المجموعة أن تعمل من خلال:

اقتصاديات السوق الحرة : التي يخضع الموضوع بالكامل لقانون الطلب والعرض، كأن يتم مثلاً ترميم أحد المواقع بهدف تسويقه سياحياً، بحيث تكون موجهة بشكل أساسي لهذا الغرض حتى تغطي عائدات الزيارات السياحية تكاليف الترميم والصيانة.

الحكومات والحلول المؤسستية: وهو ما يتم اللجوء إليه عادة عند فشل أو عجز السوق الحر ويكون بأحد الصور التالية:

التدخل المباشر: أى تقوم الحكومة بشراء المكان ليصبح ملكية عامة، وتتولى إدارته وتطويره والحفاظ عليه، وهو ما يكون لازماً إذا كان المكان يمثل اهتماماً قومياً .

الحوافز: وهو ما يعني مشاركة الحكومة في الحفاظ دون أن يكون لها دور في الأعمال التنفيذية، وتكون هذه الحوافز إما مباشرة في صورة منح أو قروض أو إعفاءات ضريبية . (6)

وتتنوع مصادر التمويل كالتالي:

التمويل العام : والذي تقوم به الحكومة مباشرة من خلال الموازنة العامة من خلال الوزارات واللجان المختصة.

التمويل الخاص : من خلال استثمارات القطاع الخاص بأنواعه المختلفة.

التمويل المختلط : وهو المشاركة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في تمويل برامج الحفاظ على التراث العمراني المشاركة الشعبية في التمويل : تمت الإشارة إلى أهمية المشاركة الشعبية والتأكيد عليه في العديد من المواثيق والدساتير منذ معاهدة فينيسا في العام 1964 م وما تلاها من معاهدات ومواثيق دولية، مثل" ميثاق الحفاظ على البلدات والمساحات العمرانية التاريخية " والمعروفة بميثاق Washington Charter" واشنطن 1987 " ، كما أكد "ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري ICOMOS أهمية المشاركة الشعبية بأنها جزء من التقاليد الحية للسكان المحللين هي من مكونات التراث الأثرية، ولهذه المواقع والمعالم تكون مشاركة المجموعات الثقافية المحلية ضرورية لحمايتها الحفاظ عليها.. ومؤخرا أصبحت المشاركة الجماهيرية مطلباً بحد ذاته في مختلف مشاريع التنمية والحفاظ. (7)

المؤسسات الدولية: تعد المؤسسات الدولية مصدراً مهماً من مصادر التمويل وعلى رأس هذه المؤسسات:

(أ) اليونسكو " (UNESCO) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

(ب) الاكوموس" (ICOMOS): "المجلس الدولي للآثار والمواقع" وهي منظمة دولية حكومية يقع مركزها في باريس –فرنسا.

(ج) الايكروم " (ICCROM) :المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها"، وهي منظمة دولية حكومية يقع مركزها في روما- ايطاليا.

(د) مركز التراث العالمي (WHC) هي (world Heritage Center): لجنة التراث العالمي " و " صندوق التراث العالمي " وأنشئت اللجنة والصندوق.

(هـــ) هيئات دولية غير حكومية مثل مؤسسة الأغا خان للثقافة و الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية (DANIDA) ، هيئة المعونة السويدية، الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (8)

6.3.2المنح والقروض الدولية: تتعدد الهيئات الدولية المانحة للاعانة فمنهامتعددة الأطراف (البنك الدولي، اتفاقيات التجارة الدولية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي) وهيئات ثنائية الأطراف (هيئة التنمية الدولية البريطانية، هيئة المعونة الكندية، المعونة الألمانية،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ...) وتنقسم أنواع الدعم إلى المنح المباشرة أو القروض الميسرة أو القروض ذات المخاطر العالية .

7.3.2أدوات سوق رأس المال : يكون التمويل من خلال الاكتتاب العام في البورصة وإصدار أسهم وسندات بالبورصة.

جدول رقم01: نماذج من تجارب الحفاظ على التراث عبر العلم

تجارب الدول / التعيين	القصبة (مدينة الجزائر)	حي اليهود- حفصة- (تونس)	مدينة فاس (المغرب)	مدينة صنعاء (اليمن)	مدينة روا ROUEN (فرنسة)	مدينة لاهور (باكستان)
بطاقة تعريفة	تحوى 2000 وحدة سكنية من اصل 8000 و قصر الداي وحصن و برج عسكري غداة الاستقلال 1962نظرا لتخريب الفرنسي سنوات 1830الى 1840و لم تصنف ضمن قائمة اليونسكو الا سنة 1992	تضم المدينة 15000وحدة سكنية منها 80% مستها التعديلات ، و عمليات الحفاظ كانت الاول ما بين 1970-1980 مست 95 وحدة و الثانية كانت ما بين 1981- 1993 مست 600 وحدة و بناء 400 وحدة سكنية فازت بجائزتي أغا خان 83 و 95.	تحوي 13385 وحدة سكنية لم تغط السلطات الا حوالي 200 وحدة و قد تغير نمط الملكية الى ايجار مما ادي الى تدهور الكثير من البيوت	تضم ما يقرب 6500 برج سكني ملكية خاصة ابتدأت مبادرات الحفاظ سنة 1980 و توجت بإدراج المدينة في قائمة اليونسكو ، و حازت على جائزة اغا خان للتراث 1995 .	رغم التدمير الذي طالها بعد الحرب العالمية الثانية الا انها مازالت تحتفظ بالعديد من المباني التاريخية ذات القيمة المعمارية ، و هي اول مدينة فرنسية تبدأ نظام ممرات المشاة من اجل احياء المنطقة و تحسين الشارع و ترميم المباني	يعود عمرها الى اكثر من 1000 سنة الا انها دمرت تمام في القرن الثالث عشر و اعيد اعمارها حتى مطلع القرن الثامن عشر بعد استلاء الاستعمار الانجليزي عليه عام 1958 قام بهدم الاسوار و الخندق المحيط بها و تحويلها الى حديقة تحيط بالمدينة القديمة
الإطار التسييري و القانوني	- تتعاون الجهات الادارية العاملة على احياء التراث في اطار تنظيمي محدد للأدوار . - تكامل التشريعات و احتوائها على ادق التفاصيل .	- عمل الهيئات الادارية للحفاظ في اطار تنظيمي مفصل . - اهتمام شديد بقانون الحفاظ و به تفاصيل للبنود و اساليب التنفيذ.	- الهيئات الادارية للحفاظ تعمل بجهاز إنقاذ خاص بكل مدينة بالتنسيق مع هيئة الاثار - القانون العام يحوى ادق التفاصيل بما لا يدع مجالا للتأويل	- محدودية دور الهيئات العامة لتقص التقنية اللازمة و التدريب	تم تأسيس هيئة حكومية للتخطيط تعمل على تحسين المناطق العامة المفتوحة ، كما اصدرت ادارة المدينة قانون مالروا من اجل الحفاظ على هذه المناطق .	تم و ضع مجموعة من السياسات و الخطط لحماية المنطقة و صيانتها و تضمن توفير الامدادات المالية لتنفيذ المشروع ،كما تم وضع سياسات التي يجب تنفيذها خارج نطاق المدينة المسورة
سياسة التعامل	و هي نموذج لسياسة الترحيل و الترميم نتيجة أزمة السكن	و هي نموذج لسياسة تجديد نتيجة النجاح الاعلامي و نشاط الباحثين .	بيع المباني للأجانب بغرض المحافظة عليها، و تحويل السكنات إلى مرافق سياحية و حرفية لها جانب إيجابي للمحافظة، لكنه سلبي على	الاهتمام الأولي بالمباني العامة بالإضافة الى مزج بين الاسلوب البناء التقليدي و الحديث اثناء عمليات ترميم	تم ترميم و تجديد المباني و ازالة التعديات و الحفاظ على الطابع العام للمنطقة و عمل شبكة من شوارع و للمشاة في مركز و رصفها بالأحجار .	تم اعداد قوائم للمباني ذات القيمة و ازالة التعديات و منع المرور الالي في الشوارع الداخلية و الاسواق و عمل مخطط طويل المدى للارتقاء بالمنطقة

			المستوى الاجتماعي و الثقافي	المساكن		
تمويل	التدخل الثقيل للدولة في رسم سياسة الحفاظ و تنفيذها.	تحت رعاية جمعية حماية المدينة بالمحافظة . اموال المعهد القومي للأثار و المنح الدولية و ميزانية مخصصة من طرف الدولة	نجاح الكثير من مشاريع الحفاظ على المباني العامة من خلال منظمات اليونسكو و البنك العالمي و السلطات المحلية، و مساهمة القطاع الخاص و البنوك	مشاركة الهيئات العالمية في السياسة العمرانية للحفاظ و منظمة اليونسكو و ميزانية مخصصة من طرف الدولة.	هيئة المدينة و السلطات المحلية	هيئة التنمية و المجلس المحلي بقرض من البنك العالمي
توجه الاجتماعي	وعيا جماهيري عام .	وعي جماهيري كامل بأهمية هذه المناطق و تجاوب مع المخططات التنظيمية.	الالتزام بمخططات الحفاظ كان نابع من المجتمع لقناعته بأهمية التراث الحضاري و العائد الثقافي و الاقتصادي من أحياؤه.	عمل توازن بين متطلبات مشروع التطور و تحسين بنية المدينة ككل.	لم يغفل هذا الجانب و تمت المشاركة الاجتماعية في مخططات الحفاظ .	راعى المخطط المشاركة الاجتماعية من خلال برنامج تحسين البيئة.
نتائج التجربة	كانت تجربة ناجحة لمحدودية المخطط .	حققت التجربة توازن في الطابع المعماري و التكامل بين النسيج العمراني القديم و الحديث و ذلك لاتباع اسلوب المرحلي الذي اثر بشكل كبير في نجاح التجربة .	نجحت التجربة في المحافظة على الطابع المعماري و العمراني للمدينة كما اتسمت بالقضاء عن البيروقراطية التسييرية لعدم مركزية الهيئات المسؤولة عن الحفاظ .	نجحت التجربة في في تحسين الخدمات و المرافق نظرا لتوحد جهود السكان و الهيئات المحلية و الاجنبية .	نجحت التجربة في الحفاظ و احياء المركز التاريخي باقل تكلفة .	نجحت في خلق روح المشاركة الشعبية و تكثيف العمراني بالقطاعات الشاغرة بعرضها للبيع لتوفير الاموال لتأهيل المباني الاثرية و انشاء هياكل قاعدية نفذة من قبل الهيئات الوصية لتجنب الاضرار بالنسيج العمراني الاثري .

المصدر :دارسات سابقة +معالجة

واقع و تحديات الاستثمار السياحي في التراث العمراني بالجزائر

واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول النفطية و التي يمثل النفط دعامة الاساسية لاقتصادها الا ان هذه الثروة في الاجل المتوسط أو البعيد هي معرضة لنضوب مما جعل من الدولة الجزائرية تبحث عن بدائل لذلك ، و قطاع السياحة يعتبر من

اهم البدائل بالنظر للإمكانية الكبيرة التي تحوزها و نخص باهتمامنا السياحة التراثية الذي ثمنها القانون رقم 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة .

الجدول رقم 02:اهم المقاصد الاثرية بالجزائر

الاسم	قلعة بني حماد	طاسيلي ناجر	جيميلة	تيبازة	تيمقاد	قصبة الجزائر
صورة						
الاسم	الأضرحة الملكية	واحة الفوقارة والقصور	وادي مزاب	واد سوف	واحة الاوراس	
صورة						

المصدر :الموقع الرسمي لسياحة الجزائرية + معالجة

و انطلاق من استراتيجية الارتقاء بالسياحة عموما قامت الدولة الجزائرية بانتهاج سياسة تدعيم و الارتقاء بالاستثمار السياحي في هذا الموروث في اطار المنظومة العامة للاستثمار السياحي نظرا للفرص المتاحة في ظل الطلب السياحي المتزايد حيث لا تزال بعض المناطق السياحية عذراء و تفتقر لكثير من الامكانيات السياحية كالفنادق و المطاعم و غيرها من خدمات ، حيث شملت هذه الاخيرة الجوانب التالية

تقديم تسهيلات و الحوافز

عملت الدولة الجزائرية الى تقديم تسهيلات و امتيازات لتحفيز عمليات الاستثمار السياحي المحلي و الاجنبي و حاولنا تلخيصها في الجدول الاتي

الجدول رقم 03:الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في الجزائر حسب القانون 93

امتيازات النظام العام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب♠	الجنوب الكبير ♠
المساعدات على الانجاز	03سنوات			
حقوق التسجيل	اعفاء			
حقوق تسجيل العقود	%0.5			
الرسم العقاري	اعفاء 02الى 05سنوات	اعفاء من 05 الى 10 سنوات	اعفاء ما لا يقل من 07 سنوات	اعفاء ما لا يقل على 10 سنوات
حقوق الجمركية	% 30			
اشغال المنشأة القاعدية	لا شيئ	تكفل كلي أو جزئي	تخفيض 10 %	تكفل جزئي او كلي
التنازل عن الاراضي العمومية	اتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات تصل الى دينار رمزي	تخفيض 10%	امتيازات تصل الى دينار رمزي
تخفيض نسبة الفوائد	لا شيئ			

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الاستثمار في الجزائر، نشرة 2003.+ تمعالجة

تقديم المساعدات الفنية و المادية لعمليات الاستثمار

عملت الدولة الجزائرية على توفير مجموعة من الوسائل الفنية بغية جلب الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة و تكمن هذه المساعدات :

في دراسات جدوى اقتصادية و فنية و اعلامية للتعريف بإمكانيات الاستثمار السياحي و الفرص المتوفرة .

التأهيل المهني للعملة بمجال السياحة.

تأهيل المهني للعملة بمجال السياحة .

تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار يقدر بـــ 640 مليون سنويا .

فتح خطوط جوية مباشرة بين الاقطاب و المدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب الجزائري .

تكثيف مشاركة القطاع في المعارض في الخارج و تدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة بالداخل .

توفير المناخ المناسب للاستثمار السياحي

و كان ذلك من خلال الاستقرار الامني و المنظومة القانونية لحماية حقوق المستثمرين حيث حاولت الجزائر في نهاية الثمانينات الانتقال من الاقتصاد الموجه المتسم باحتكار الدولة لجميع قطاعات الاستثمار الى اقتصاد السوق لفتح المجال امام الاستثمار الخاص فعمدت الى سن تشريعات اهمها :

القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض و يعتبر هذا القانون حجر زاوية لإصلاحات الاقتصادية و قد سمح لأجانب و الجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس اموالهم الى الجزائر لتمويل اي نشاط اقتصادي غير محتكر من قبل الدولة .

قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 يعتبر هذا القانون محفزا قويا للاستثمار المحلي و الاجنبي من خلال منح تحفيزات جبائية و اخرى جمركية هامة ، بالإضافة الى المساواة في الحقوق و الالتزامات بين المستثمرين الاجانب و المحلين من خلال تقديم ضمانات التي وقعت عليها الدولة الجزائرية .

قانون رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار و الذي جاء لتسهيل استفاء الشكليات التأسيسية لا نشاء مؤسسات و انجاز المشاريع الاستثمارية السياحية .

قانون رقم 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة و جاء لإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحة و تنويع العرض السياحي .

و رغم الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لتنشيط و الارتقاء بالاستثار السياحي تشير الكثير من الدراسات و التقارير عن واقع السياحة الجزائرية على انه مزال بعيدا عن القطاعات السياحية مقارنة مع الدول الشقيقة على اعتبار أن وضعية الاستثمارات السياحية هي أهم مؤشرات التي من خلال نقيس الاهتمام الحقيقي بالنشاط السياحي .

بحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فأن الاستثمار السياحي ما بين 2002الى 2015 قدر بـــ 789 مشروع من مجموع الاستثمارات بمختلف القطاعات الاخرى المقدرة بـــ 60239 اي بنسبة مئوية 1.31 % ، كما أفادت نفس الجهة بإحصائيات لمشاريع الاستثمارية السياحية خلال الثلاثي الاول 2015 بما يلي:

الجدول رقم 04:احصائيات مشاريع الاستثمار القطاع الخاص خلال الثلاثي الاول لسنة 2015

تعين	عددها	نوعها %					
		حضرية	شاطئية	حموية	صحراوية	مناخية	غير محددة
استثمارات سياحية قيد الانجاز	329 (267 خارج مناطق التوسع السياحي، 62 داخل مناطق التوسع السياحي)	61.70	22.8	7.9	3.43	2.43	/
استثمارات سياحية متوقفة	276	62	23	10			
طلبات الاستثمار السياحي	882	325	377	45	92	11	32

المصدر: الموقع الرسمي وكالة تطوير الاستثمار .افريل 2015 +معالجة

اعتماد الشراكة بمجال الاستثمار السياحي (9)

تبنت الجزائر الشراكة كخيار استراتيجي لاعتبارها احدى روافد المهمة في عملية تمويل الاستثمار السياحي تؤسس على عقد بين الطرفين احدهما محلي و الثاني اجنبي لتكتسب المؤسسات السياحية الجزائرية الخبرة من جهة و تحقق استمرارية الانتاج فيما بعد من جهة اخرى ، و لشراكة انماط كثر نعدها كالاتي :

عقود التسيير في ادارة الخدمات حيث يتحمل الطرف الاجنبي تسيير المشاريع لضمان كفاءة خدماتها.

حق الامتياز أو التنازل و هو منح امتياز لمؤسسة اخرى لاستعمال اسمها التجاري .

الشراكة المختلطة حيث يتقاسم رأس المال الشريك المحلي و الاجنبي .

الايجار حيث تقوم الدولة بتأجير هياكل أساسية بهدف ممارسة النشاط لحساب الشريك الاجنبي .

تقيم التجربة الجزائرية في الاستثمار السياحي

و بناءا على مسبق من معطيات يمكن تشخيص وضعية الاستثمار السياحي التراثي في الجزائر بـــ :

اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار السياحي التراثي ينعدم كليا كما هو مبين بإحصائيات (الجدول رقم 03) نهيك أن المشاريع الاستثمارية اغلبها خارج مناطق التوسع السياحي التي من اهم معاير تحديدها ان تكون بمحاذاة المواقع و المناطق السياحية ،

ضعف اقبال الاستثمار السياحي الاجنبي لا يتعدى 1.07% من مجموع الاستثمارات بالقطاع

استثمار القطاع العام بالمناطق السياحية الاثرية محدودة ،

استغلال المواقع و المناطق الاثرية بالجزائر كمزارات للوفود السياحية فقط و التي تتميز بضعف مقارنة مع دول الجارة حيث يقدر المتوسط السنوي بمليوني سائح .

معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر

لقد ارجع ضعف وتيرة الاستثمار السياحي عموما في الجزائر الى احصاء مجموعة من المعوقات و النقائص التي تم حصرها:(10)

عدم و جود نظرة عامة و شاملة لاستراتيجية التنمية قطاع السياحة من طرف الدولة الجزائرية .

غياب الجدية في تثمين الموارد السياحية الجزائرية .

الحالة المزرية للموقع الاثرية و تركها بلا صيانة و ترميم بصورة الكافية .

خدمات المالية و تسييرية و تنظيمية غير مكيفة مع القطاع لغياب التشاور و التنسيق بين الفاعلين بميدان السياحة مما حال دون تقريب التوجهات الاساسية لنشاط الاستثمار السياحي .

نقص الاعلام بفرص الاستثمار السياحي بالجزائر سواء على المستوى المحلي أو الاجنبي .

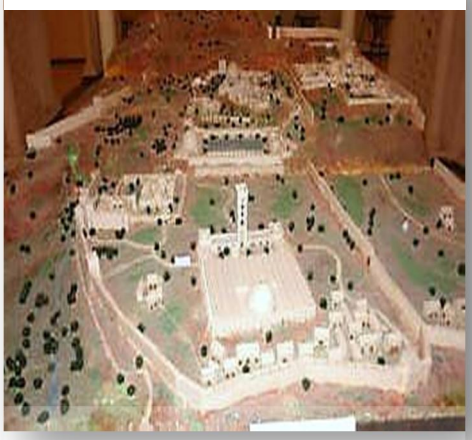
ضعف اداء وكالات الاسفار و نقص في تكوين و تأهيل العمالة .

الموقع الاثري العالمي "قلعة بني حماد " تطلع محلي لاستثمار السياحي

/الهوية الثقافية للموقع الاثري "قلعة بني حماد "(11):

تعد قلعة بني حماد من اعظم القلاع التي اسسها المسلمون في تاريخهم ، و هي تقارن بقلعة صلاح الدين الايوبي بالقاهرة و بقلعة حصن الاكراد بالشام ، و القلعة في الواقع مدينة كبيرة لما اشتملت عليه من نسيج معماري كتخطيط القصور و المساجد و الاحياء و الحمامات لازالت بعض اطلالها قائمة الى اليوم ، و قد صنفت عام 1980م كتراث انساني عالمي من طرف "منظمة اليونسكو " .

الصورة (01) :مجسم افتراضي لقلعة بني حماد خلال



المصدر :متحف قلعة بني حماد

اسسها الامير "حماد بن بلكين بن زيري بن الصنهاجي " عام 398 هـ /1007م بجبل المعاضيد لتكون قاعدة عسكرية لجيوشه على غرار مدينة" اشير " في بداية الامر ثم اصبحت بعد سنوات قلائل حضارة للدولة الحمادية ابتداء من عام 408 ه/1018م ، كما دلت الاكتشافات الاثرية على ان موضع القلعة كان معروفا من قبل ،و قد لجأ اليه "ابو يزيد بخلد بن كيدار "على اثر انهزامه امام الخليفة الفاطمي" ابي طاهر اسماعيل المنصور " و عرفت القلعة في مصادر التاريخ الاسلامي باسم " قلعة ابي طويل ".

و في ايام "حماد بن بلكين " لم تعد المدينة احدى الولايات "الزيرية" أو مقر لأعمال حاكم تابع ، فقد اصبحت بعد سنوات من تأسيسها حضارة الدولة الحمادية التي نافست الزيريين انفسهم ، و كانت القلعة تعيش في مظاهر البزخ و الترف بفضل الأمن و الاستقرار اللذين و فرهما حكمها ، فعرفت فترة من التقدم و العمران لا سيما بعد الغزوة الهيلالية الافريقية و ما تركته من اثار سلبية على العمران مدن افريقية و كان من نتائجه ان فتح باب الهجرة على مصراعيه لذوي الثروة و الجاه من التجار و الصناع و الفنانين و الحرفين و العلماء و الطلاب الى القلعة و كان هولاء دفعا جديدا في ازدهار المدينة و تقدمها في الميادين المختلفة رشحها لان تحتل المكانة البارزة في التجارة بين حواضر المغرب الاسلامي و صفها ابو عبيد البكري المعاصر فقال عنها بانها كانت« مقصد التجار و بها تحل الرحال العراق و الحجاز و مصر و الشام و ساير بلاد المغرب ، و هي اليوم مستتفي مملكة صنهاجي » ، و نظرا لعلاقات الحماديين مع البلدان المجاورة و البعيدة مما جعلت من القلعة عنصرا جديدا في التجارة الدولية التي ازدهرت الى مستوى لم تعرف البلاد من قبل وقد خصص المؤرخون و الجغرافيون و الرحالة كثيرا من صفحات كتبهم

لوصف اهميتها و عظمة تلك الفخامة التي بلغت الذروة في عهد " الناصر بن علناس " و ولده " المنصور" ، فهذا الادريسي يعطينا صور واقعية للمستوى الحضاري الذي بلغته في ذلك الزمن فقال عنها بانها كانت « من اكبر البلاد قطرا و اكثرها خلقا و اغزرها خيرا و اوسعها اموالا و احسنها قصور و مساكن و خصبا و اعمها فواكه و قصبا ، و حنطتها رخيصة و لحومها طيبة سمينة.....» .

و قال ابن خلدون ايضا عنها ايام "المنصور بن الناصر " « و تألق في اختطاط المباني و تشيد المصانع و اتخاذ القصور و اجراء المياه و الرياض و البساتين ،فبني في القلعة قصر الملك و المنار و الكوكب و قصر السلام ».

و لكن رغم الازدهار المفاجئ الذي عرفته القلعة فلم يدوم طويلا اذ سرعان ما أفل و دب اليه التفكيك و الاضمحلال و اختفى بريقه بسبب ما تعرضت له المدينة من هزات و نكبات عنيفة قضت على عمرانها نهائيا و تركته قاعا صفصافا.

و من ذلك الهجوم الهلالي و هجرة سكانها و حكامها الى مدينة بجاية التي انتقلت اليها مركز حكم الدولة الحمادية منذ سنة 461 هـــ/1100 م ، و بعد هذا التاريخ دخلت القلعة الحصينة طي النسيان و يحيم حولها الصمت ، وهي الآن أطلال في حاجة إلى من يكتشف جوانب أخرى منها لا تزال خفية الى جد الان .

الصورة (02): اطلال الموقع الاثري "قلعة بني حماد "2016



المصدر : الباحثين

البعد الاقتصادي للموقع الاثري "قلعة بني حماد":

18 أفريل من كل سنة منذ 2007 ،و الذي يصادف اليوم الوطني للمتاحف بالجزائر تحيي منطقة المعاضيد عيدها السنوي و الذي سمي "ربيع القلعة" على ان يكون يوما حقيقيا لثقافة و قطبا سياحيا ممتازا لما لها من تاريخ غير مكتشف و تاريخ يمتد إلى القرون الوسطى من خلال دولة "بني حماد "و تاريخ معاصر من خلال مساهمتها الكبرى في استرجاع السيادة الوطنية ، و تتميز فعاليات هذا المهرجان بإقامة العديد من النشاطات الثقافية والفنية والفكرية والرياضية.

الصورة (03):فعالية ربيع القلعة 2012



المصدر: شاكي عبد الحق مفتش بمديرية السياحة لولاية المسيلة ،2012

لذا برمجتها السلطات المحلية لولاية المسيلة ضمن اهم ثلاث اقطاب سياحية بالولاية (المسيلة ،بوسعادة ،المعاضيد) و تم دعمها بمخطط لتوسع السياحي (zet) لتشجيع و تنمية السياحة المحلية نظرا لما تزخ به من مقومات تؤهلها لذلك (جمال و ثراء و تنوع المناظر و المواقع الطبيعية العذراء ، الاعتدال المناخي ،وفرة المعالم و المواقع القيمة، التطور السريع الذي تشهده مرافق النقل و الاتصال ،قرب الأسواق الكبرى الموردة للطلب السياحي ،غنى و تنوع التراث ،وجود سوق مفتوح للمنتجات التقليدية ، هياكل الاستقبال) ، مما جعلها قبلة لسواح على المستويان ، بالمرتبة الاولى المحلي و الداخلي عبر تنظيم حفلات سنويا بمناسبة اختتام المواسم الدراسية و العطل الصيفية لتحفيز العائلات القادمة من كل فج عميق وخاصة من شمال البلاد في فصل الخريف و الشتاء لانتعاش السياحة نحو الواحات و المناطق الدافئة عكس فصل الصيف حيث يتعكس اتجاه السياحة نحو الشمال (البحر) ،و في المرتبة الثانية الاجنبية في اطار سياحة الأعمال و المؤتمرات والسياحة الثقافية و الاستكشاف ، السياحة الرياضية و الترفيهية من خلال النشاطات المتعلقة بالمنافسات الوطنية و الدولية و النشاطات الاقليمية.

الجدول(04): احصائيات الوافدين السياحين على الاقطاب السياحة لولاية المسيلة

التعين / السنة	عدد السواح			هياكل الاستقبال		
	الجزائريين	الاجانب	المجموع	العدد	التصنيف	طاقة الاستيعاب
2010	60961	1075	62036	09 فنادق	1 (*4)	67
2011	57639	5598	63237		1 (*3)	316
2012	6469	2772	9241		1 (*2)	39
2013	40092	1526	41618	06 بدون تصنيف		453
2015	23723	1420	25143			
المجموع	188884	12391	201275	09	09	875

المصدر :مديرية السياحة لولاية المسيلة 2015

الا ان هذه الارقام بعيدة كل البعد على الارقام الفعلية لمساهمة هذا القطاع في صناعة سياحية حقيقية و ما يترتب عنها من دفع بديناميكية التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية لان العرض السياحي بالولاية يعني من عدة نقائص و التي تتقاطع في كثير من نقاط واقع السياحة بالجزائر نشخصها على النحو التالي على كلا الصعيدين

معوقات الاستثمار السياحي بالموقع الاثري العالمي "قلعة بني حماد"

على رغم من القيمة الانسانية و التاريخية لهذا الموقع الاثري كما بين انفا الا انه يبلغ الاستراتيجيات الاستثمارية المسطرة من طرف السلطات المحلية نعيد ذلك من وجهة نظرا بعد التحقيقات الميدانية لأسباب التالية :

الانعكاس السلبي لتأخر عملية اعداد مخطط التنمية السياحية لولاية المسيلة SDAT الذي يعتبر مرجع للاستثمار السياحي بالموقع الاثري حيث انطلقت عملية الاعداد سنة 2009 و صدق عليه من طرف الجهات الوصية في 2015 مع العلم ان افاق هذا المخطط 2030 .

بطئ سير ملفات الاستثمار السياحي بمنطقة التوسع السياحي zet المجاورة للموقع الاثري .

الوضعية المزرية للموقع الاثري نظرا لـــ :

توقف عملية التنقيب بالموقع و التي كانت اخرها عام 1987الى 1988م من طرف البعثة البولونية الجزائرية ، مع العلم ان جميع الحفريات التي شملت الموقع لم تتجاوز 43% من المساحة الكلية للموقع الاثري .

تدهور العام للموقع الاثري لعدم الترميم و الصيانة و التي كان اخرها عملية الترميم التي قامت بها البعثة البولونية الجزائرية ما بين 1987م الى 1988م على مؤذنة الجامع الكبير مما جعل حالته الفزيائية في تدهور مستمر .

زحف المجال الحضري المجاور للموقع على مرأى من السلطات المحلية نظرا لوجود ملكيات خاصة بمجال المحمية الاثرية دون قيد او شرط .

توصيات

انطلاقا من جزمنا و امالنا الكبيرة المعقودة على الاستثمار السياحي داخل مجال المناطق و المواقع الاثرية أن يحقق دورا فاعلا في عملية الحفاظ على هذا الارث و تنمية مجتمعاتها نقترح مجموعة من توصيات التالية :

الحفاظ و رد الاعتبار للموقع الاثري

معالجة المخاطر و التهديدات التي تواجه الموقع الاثري بمختلف البرامج المحلية و دولية المتاحة كونه منطقة الدراسة تمثل تراث انساني عالمي .

وضع خطة و برنامج استعجالي (ترميم و اعادة بناء) لإدارة الموقع الاثري من طرف السلطات المحلية و الجهات الوصية .

اعادة توظيف الموقع الاثري

الحرص على الاستغلال الامثل وفق منهجية التنمية السياحية المستدامة التي تعمل على حماية الموارد الاثرية و البيئة بالمناطق و المواقع الاثرية

استقطاب الاستثمار الخاص داخل مجال حماية الموقع الاثري من خلال تدعيم التحفيزات خاصة بهذا نوع من الاستثمار مثل :

تمويل بقروض ميسرة و طويلة الامد.

تخفيف من بيروقراطية التسيير بين مختلف الدوائر الحكومية.

تعزيز شراكات الاجتماعية في برامج الاستثمار داخل مجال المناطق و المواقع الاثرية من خلال توعية المجتمع المحلي بالفوائد العامة و الخاصة لهذه العمليات .

سعي لعقد شركات مع مؤسسات سياحية ولائية او وطنية كانت في شكل تكامل خدماتي أفقي أو في شكل اندماج الخدمات من أجل رفع نسبة الاستثمار السياحي مع اعطاء اهتمام اكثر داخل مجال الموقع الاثري و يكون ذلك بتقريب المسافات بين الاقطاب السياحية بالوطن من خلال وجهات عبور لسائحين مع مراعاة تكاليف المالية لسياحة .

في مجال الترويج و الاعلام لجذب الاستثمار السياحي داخل مجال الموقع الاثري

تفعيل دور الاعلام السياحي بمختلف اشكاله (تسويق مكاني ،اطلاق قاعدة بيانات على الشبكة العنكبوتية ، اطلاق منافسات و تظاهرات وطنية و دولية بالمناطق و المواقع الاثرية ،.....الخ)

قائمة المراجع

---

1 مشاري بن عبد الله النعيم. (نوفمبر 2011). أبحاث و تراث :دراسات في التراث العربي. ملتقى التراث العمراني الوطني الاول (صفحة 98). جدة: الهيئة العليا للسياحة.

2 مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية و تثمينها. (2003). لمادة الاولى (صفحة 6). المملكة العربية السعودية: الهيئة العليا للسياحة.

3 لماذا الاهتمام بالتراث العمراني ؟ (2010). مبادرات الهيئة العامة للسياحة و الاثار تجاه التراث العمراني (صفحة 17). المملكة العربية السعودية : الهيئة العامة للسياحة و الاثار لرياض.

4محمد الدين ياسين. (2011). اعادة استخدام المباني التاريخية :نزعة رومانسية أم جدوى عمرانية. النشرة العلمية لبحوث العمران (العدد 8). القاهرة: كلية التخطيط العمراني و الاقليمي.صفحة 4.

5 عبد الباقي ابراهيم. (1982). تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الاسلامية المعاصرة. (صفحة 121). القاهرة : مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية .

6 علاء الدين ياسين. مرجع سابق.

7 ايمن عزمي جبران سعادة. (2009). أليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري و العمراني –حالة دراسية الضفة الغربية –. رسالة ماجستير (صفحة 81). نابلس فلسطين: جامعة النجاح.

8 ايمن عزمي جبران سعادة. مرجع نفسه (صفحة 69).

♠ الطوق الثاني للجنوب و يشمل كلا من ولاية :بشار ، غرداية ،النعامة ،ورقلة ،واد سوف ،بسكرة ،الجلفة .

♠ الجنوب الكبير و يشمل كلا من ولاية :أدرار ،اليزي ،تمنراست ، تندوف .

9 arsalane, D. (juin 1997). approche juridique sur les formes d'intevention du capitale privé nationale et étranger dans le secteur touristique en algérie. alger: sans.

10 وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة. (2008). تشخيص و فحص السياحة الجزائرية. (صفحة 53).

11 مديرية الثقافة ،قلعة بني حماد منارة حضارية مؤسسة اعمال الطباعة لولاية المسيلة،ص ص1-18.